QADAYA 18-4-2013 4/18/13 10:46 PM Page 1

دول الخليج.. من التعاون إلى الاتحاد

بقلم:
حسن علي البنفلاح

دول مجلس التعاون الخليجي العربي تنظر بعين القلق والترقب إلى ما يدور حولها من أجواء ومناخات أقل ما يقال عنها إنها ملبدة بالغيوم ليست سوداء بالمجمل ولكنها في درجة نحوها بسبب ثورات الربيع العربي التي تحولت إلى صقيع عربي أو ربما إلى جفاف عربي، ذلك لأن التحولات السياسية والاجتماعية التي جرت لبعض دول العالم العربي نتيجة لثورات شعبية نام أصحابها عنها سنين كنوم أهل الكهف لم تأت بجديد أو تصل إلى تلك النتيجة المتوخاة منها، فلم تحقق هذه الثورات أهدافها حتى هذه اللحظة، ولم تبدأ بإصلاحات أو تغييرات جوهرية تصب في المصلحة العليا لأوطانها، لأنها ارتكبت من الحماقات ما يكفي لإنتاج وتعميم حالة من الفوضى في مجتمعاتها، إلى الدرجة التي جعلت الناس بين مؤيد لأنظمة مستجدة تخوض التجربة للمرة الأولى من دون فكر سياسي واضح أو هدف استراتيجي معلن، وبين مؤيد لنظام حكم سابق تتوثب فلوله للعودة مرة أخرى إلى كرسي الحكم.

في هذه الظروف السياسية القاتمة في عالمنا العربي أضاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله وأطال في عمره شمعة الأمل لدول مجلس التعاون الخليجي العربي أعطت زخما كبيرا بشعور فياض وأمل واعد لشعوب ودول هذا المجلس المبارك وذلك عندما أعلن بإيمان الرجل الصادق الحازم أنه جاء الوقت المناسب لتتحول دول المجلس إلى كتلة سياسية واقتصادية وأمنية موحدة تخرج من ضيق التعاون إلى رحابة الاتحاد، وعد هذا الإعلان انطلاقة مباركة لواقع ملموس يشهد به الجميع من حيث التوافق والقواسم المشتركة بين دول المجلس، وعلاقات مترابطة قل نظيرها في أي تجمع إقليمي أو دولي في العالم، فعناصر التقارب بين دول المجلس أكثر من عناصر التباعد، ودوافع الاتحاد أكبر من دواعي التفرقة، ونقاط التلاقي بينها على مختلف الأصعدة أكثر من أي فواصل تحد من الوحدة، وفي المحصلة الأخيرة هي حالة من التشابه الكامل يندر وجودها بين أية مجموعة دولية أخرى من دول العالم. وللمقارنة لو أخذنا على سبيل المثال لا الحصر تكتلا مثل دول التجمع الأوروبي كنموذج للاتحاد يحتذى به لرأينا عناصر الاختلاف والتضاد فيما بينها أكثر بكثير من عناصر التقارب والالتقاء، فمن حيث الموقع الجغرافي هناك دول شرقية ودول غربية، وفي مجال التاريخ هناك القديم منها والحديث، كما أن شعوبها تتكلم بعدة لغات مختلفة، ومع كل ذلك فهي تعتبر من أكبر وأقوى الاتحادات الإقليمية على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني في كتلة متماسكة يشد بعضها بعضا، وقد رأينا كيف أن دول هذه الكتلة استطاعت في الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن تتعاون فيما بينها يساعد غنيها فقيرها ويشدّ قويها ضعيفها حتى تمكنت من أن تحل جزءا كبيرا من هذه الأزمة الطاحنة وهذا يعطي دلالة واضحة عل فاعلية ونجاعة الأهداف التي قام من أجلها هذا الاتحاد.

في هذه الظروف العالمية المتضاربة ومن خلال مرئيات ثورات الربيع العربي فإن اللحظة الحاسمة قد آنَ أوانها لتتخذ دول مجلس التعاون قرارها التاريخي وتسرع الخطى في اللحاق بركب التوحد والتكتل أسوة بمثيلاتها من الكتل الاقتصادية والسياسية المتواجدة في عالم اليوم، فتجمع مثل الاتحاد الأوروبي وهو من أكبر التكتلات الاقتصادية والسياسية الناجحة في العالم وأكثرها نشاطا وديناميكية واكتمالا في هياكله البنيوية نراه وهو ماض في تكتله وكل عام يمر عليه يزداد تقاربا وترابطا، لقد تحول هذا التجمع إلى كيان دولي كبير له تأثيره المباشر على كثير من قضايا العالم وعلى القرارات والتوصيات التي تتخذ على المستوى الدولي سواء كان ذلك من خلال منظمة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية التابعة لها، وبكتلته السكانية البالغة ما يقرب من ٤٠٥ ملايين نسمة فإن له حصة لا يستهان بها من التجارة الدولية فهو يهيمن على أكثر من ثلث التجارة الدولية ويصل مجموع دخله القومي ككتلة واحدة إلى ما يقارب السبعة آلاف مليار دولار وبالتالي يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي.

مثال آخر هو التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية المسمى بالنفتا والمكون من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، فلديه الإمكانية والاستعداد لفتح ذراعيه لأي دولة في الأمريكتين تريد الانضمام إلى تكتله، وعلى الرغم من أنه مكون من ثلاث دول فقط فإنه يمثل أكبر حجم للتجارة الحرة في العالم.

وهناك نماذج أخرى من التكتلات الناجحة مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا المسمى بآسيان، وجماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسفيكية والمعروفة باسم أبك، وكلتا المجموعتين تسيران على نفس الخط من حيث التعاون والتنسيق الموحد فيما بين دولهم من أجل تحقيق أقصى درجة من التكامل الاقتصادي والسياسي الذي لا شك سيوصلهم إلى رفاهية دولهم وتحسين أوضاع شعوبهم.

ومن حيث إن هذه التكتلات الإقليمية ناجحة فما أحوج دول مجلس التعاون الخليجي من الاقتداء بها والخروج من مرحلة التعاون إلى أفق الاتحاد الواسع في تكتل سياسي واقتصادي موحد أساسه الخلفية التاريخية المشتركة والمنطقة الجغرافية المتقاربة، والقواسم المشتركة بين شعوبه باعتبارها القواعد المرجحة التي ستسهل وتسرع في تشكيل الاتحاد ليكون أقوى تجمع عربي عرفه التاريخ المعاصر. إن القرن الماضي امتاز بتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية والسياسية للكثير من الدول سواء في محيط الدول الغربية المتقدمة أو الدول الشرقية النامية، وأصبحت هذه الظاهرة سمة مميزة من سمات النظام الدولي الجديد، ذلك إن دول العالم تنظر الآن بشيء من الاهتمام وقدر من الاعتبار إلى الفوائد الجمة التي تعود عليها نتيجة تكتلها الاقتصادي والسياسي في مجموعات موحدة ومتضامنة وخاصة إذا كانت تمثل تكتلا له أهميته من حيث تأثيره المباشر على مناخ التعامل في محيط التجارة الدولية. إن الميزة الكبرى التي سيجنيها الاتحاد الخليجي لو تم إن دوله ستتجنب الكثير من المشاكل الظاهرة على السطح وخاصة المشاكل الأمنية والسياسية، وبالاتحاد يمكن القضاء على الفقر ورفع المستوى المعيشي للمواطن الخليجي وتوفير الإمكانيات الضخمة القادرة على تحقيق الرفاهية للجميع.

وعندما يتحول التعاون إلى حالة من الاتحاد بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي فإن ميزته الكبرى أنه سيشكل قاعدة جماهيرية عريضة متجانسة وطنيا واجتماعيا، وبالتالي ستتحول هذه القاعدة الجماهيرية إلى عمق استراتيجي بشري يمثل قوة هائلة للحاضر والمستقبل، وخصوصا إذا تم من خلاله توحيد قواعد وأنظمة العمل بين مؤسسات هذه الدول في تناسق هيكلي وتعاون عملي يسهل تحقيق الأهداف التي ستفرح وتسعد كل مواطن في هذه الدول.

إن الله سبحانه وتعالى قد أنعم على دول مجلس التعاون الخليجي العربي بنعم كثيرة، من بينها التلاقي في المسار التاريخي، والتقارب في المجال الجغرافي، والتشابه في النظام السياسي والترابط في العلاقات الاجتماعية، والتجانس في العادات والتقاليد، في صورة قدرية يندر وجود مثيل لها في العالم. أما فيما يخص الشأن الاقتصادي فهو الأكثر تطابقا من حيث اعتماد كل دول المجلس في تمويل موازناتها العامة على مورد رئيس يتمثل في واردات البترول المنتج، وهذا المورد يشكل المصدر الأكبر الذي يُسهم في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية.

ومن أهم البديهات هي اقتناع قيادات دول مجلس التعاون الخليجي العربي بضرورة الاتحاد من حيث إنه يمثل قدرا محتوما لابد من الوصول إليه ليجمع قدرات وإمكانيات هذه الدول تساعدها على الانطلاقة نحو المستقبل بثقة وعزم متسلحة بمعطيات وهبها الله لها، أساسها مساحة أرض تبلغ في إجمالها ما يقارب ٢,٥ مليون كيلومتر مربع قادرة على أن تستوعب مختلف المشاريع التنموية الحالية والمستقبلية وخاصة الإسكانية منها والتصنيعية، وقوة بشرية يقترب تعدادها إلى ٤٦ مليون نسمة، وناتج محلي إجمالي لا يقل عن ١٣٧٢ مليار دولار، ينعكس أثره على نصيب المواطن من هذا الناتج الذي يعتبر من أعلى النسب العالمية، أما حجم تجارتها الخارجية فلا يقل عن ١,١٩٥ مليار دولار، بصادرات تبلغ ما يقارب ٩٥٠ مليار دولار، والأهم من كل ذلك هو أن لديها أعلى نسبة عالمية من احتياطيات النفط والغاز مقارنة بالكتل الاقتصادية الأخرى في العالم.

إذن لابد من أخذ هذه المعطيات في الاعتبار واستقلال المميزات المتوافرة من أجل اتخاذ القرار التاريخي الذي ينقل دول مجلس التعاون من حالة التعاون إلى حالة الاتحاد الكامل أو شبه الكامل على الأقل، فالاتحاد في حد ذاته غاية عظمى تقزم أمامها كل الغايات. إن مواطني مجلس التعاون بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود وهم يعيشون مرحلة التعاون يرون أنها قد استنفدت أغراضها ويحلمون بذلك اليوم الذي يرون فيه بلدانهم وقد تحولت إلى اتحاد كامل من أجل أن يعيشوا عهدا جديدا من التآلف والوئام في ظل نظام سياسي واقتصادي موحد، أدواته جواز خليجي موحد، وعملة خليجية موحدة، وسوق عمل مفتوح للجميع.

تحول لندن إلى مركز للتمويل الإسلامي.. فرصة أم تحدٍ للمصرفية الإسلامية؟ (٤)

بقلم:
د. أسعد حمود السعدون *

يثير اعلان الحكومة البريطانية الصادر في الحادي عشر من مارس ٢٠١٣ عن تشكيل أول فريق عمل معني بالتمويل الإسلامي يهدف إلى تعزيز مكانة لندن كمركز للتمويل الإسلامي في الغرب وجعل المملكة المتحدة وجهة مفضلة للعالم الإسلامي للاستثمار وإقامة الأعمال فيها العديد من الأسئلة حول ما يمكن ان ينجم عنه من آثار وتداعيات، فهل هذا التحول يمثل فرصة لنهوض وانطلاق جديد للمصرفية الاسلامية، فكرا، وهندسة مالية، وموارد بشرية، وبنوكا ومؤسسات مالية؟ ام انه تحد عميق الاثر وخطير الجوهرعلى كل ذلك؟ هذا من جانب، ومن جانب اخر ما هو الاثر المحتمل لهذا القرار على المراكز المالية الناهضة في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة البحرين ودبي؟ وما هو الموقف المطلوب للتعامل مع الواقع الجديد الذي سيقود اليه التحول؟ نحاول ومن خلال عدة مقالات الاجابة عن هذه التساؤلات، على الرغم من ادراكنا بانها بحاجة إلى دراسات معمقة وحلقات حوارية على درجة عالية من الجدية بين القوى الفاعلة في القطاع المالي والمصرفي الاسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي بعامة ومملكتنا الحبيبة التي لها شرف احتضان ودعم المصرفية الاسلامية منذ انطلاقتها وإلى يومنا هذا. مذكرين بان المصرفية الاسلامية هي اول منجز حضاري اقتصادي متكامل يقدمه العرب المسلمون إلى العالم بعد انقطاع عن ركب الابداع والابتكار منذ سقوط بغداد على يد هولاكو عام ١٢٥٨ م. وقد تناولنا في المقالات الثلاث السابقة التعريف بماهية ونشأة وتطور المصرفية الاسلامية، وموقف الغرب الرأسمالي منها، منذ مراحلها التأسيسية حتى الوقت الحاضر، والنتائج المحتملة للتحول على الفلسفة والهندسة المالية الاسلامية.

وفي هذا المقال نتعرض لانعكاسات التحول على الموارد البشرية العاملة في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية وبالتالي مدى عمق التزامها بفلسفة وفكر المصارف الاسلامية حيث يشير العديد من الدراسات الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، ومجلس الخدمات المالية الاسلامية ومركز البحرين للدراسات والبحوث، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، والامانة العامة لمجلس التعليم العالي بمملكة البحرين، والهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل الاسلامي وغيرها من المؤسسات المعنية بالاقتصاد والتمويل الاسلامي، وعشرات رسائل الدراسات العليا عن البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، وجميع المؤتمرات والندوات المتخصصة بالموارد البشرية للمصارف الاسلامية إلى ندرة الموارد البشرية عالية التأهيل في تخصصات المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، اذ ان نسبة ٨٥٪ من العاملين فيها من العاملين سابقا في المصارف التقليدية او انهم تخرجوا في معاهد وكليات غيرمتخصصة بالمصارف الاسلامية. وانهم غير مؤهلين للعمل مباشرة بالمؤسسات المالية الإسلامية بسبب اختلاف طبيعة العمل بها عن العمل بالمؤسسات المالية التقليدية، وعدم إلمامهم بالأحكام والقواعد الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي والخطوات العملية والشرعية لتطبيق صيغ التمويل الإسلامية المتعددة والتي لا تطبق في البنوك التقليدية، حيث تختلف في مفهومها وضوابطها وإجراءاتها ومخاطرها عن التمويل التقليدي الذي يتركز في القروض بفائدة. فضلا عن عدم قناعة بعض العاملين بالمؤسسات المالية التقليدية بالمؤسسات المالية الإسلامية، الامر الذي يفسر العديد من الاختلالات التي تعترض مسيرة المصارف الاسلامية في المجال التنفيذي المتعلق بالمعاملات التمويلية والاستثمارية الجديدة وضعف ومحدودية القدرة على استنباط ادوات ومنتجات مالية اسلامية جديدة ومتميزة، فمثلا أكدت دراسة صادرة عن جامعة درم البريطانية على ان ندرة المتخصصين في البنوك الإسلامية تعتبر أبرز تحدٍ تواجهه المصرفية الإسلامية، فيما أكدت دراسة لشركة (أي تي كيرني) العالمية على أن قطاع المصرفية الإسلامية يعاني من عجز شديد في الخبرات والكفاءات المؤهلة حتى أن منطقة الخليج وحدها تحتاج إلى نحو (٣٠) ألف وظيفة جديدة خلال العقد المقبل. وفي ذات الاتجاه أكدت دراسة صادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على حجم التحدي الذي يواجه الصناعة المصرفية الإسلامية في توفير الموارد البشرية المؤهلة للعمل فيها خاصة في مجال الرقابة الشرعية، اذ أشارت الدراسة إلى وجود حاجة ماسة لجيل ثان من المراقبين الشرعيين الملمين بأمور الفقه والشرع والاقتصاد الإسلامي فضلا عن الجوانب المصرفية الفنية وهذا ما اكده التقرير التحليلي حول التعليم العالي والاحتياجات المستقبلية لمملكة البحرين الصادر عن الامانة العامة لمجلس التعليم العالي في البحرين، وما استشهد به من دراسات صادرة عن مؤسسة ارنست اند يونغ، ومجموعة اكسفورد للاعمال. كما تناولت الخطة الإستراتيجية العشرية للصناعة المالية الإسلامية التي أعدها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية تحدي الموارد البشرية، وعدّ ذلك عاملا مؤثرا وعائقا يحد من انطلاقة المؤسسات المالية الإسلامية. واكدت دراسة صادرة عن دار المراجعة الشرعية على ان الجهود المبذولة من قبل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لتأسيس مراكز ومعاهد متخصصة في تدريب العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، لا تكفي لسد النقص المتزايد في عدد العاملين المؤهلين. واكدت الندوة التي نظمها مركز دبي المالي العالمي، في ١/ يونيو/ ٢٠١٠ «على ان ضمان نمو القطاع المصرفي الاسلامي يتطلب بذل مزيد من الجهد في عدد من المجالات كتوحيد المعايير التنظيمية على كافة المستويات، وتعزيز أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين، وتوفير التدريب والتعليم لزيادة عدد الخبراء والفقهاء المختصين بالتمويل المتوافق مع مبادئ الشريعة، وحفز الابتكار في الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية، وتعزيز مستويات السيولة، وتسهيل إمكانية الوصول إلى المعلومات الموثوقة والبيانات الإحصائية الدقيقة».

وعلى صعيد المصارف التقليدية المتحولة حديثا إلى مصارف اسلامية، فقد اكد رئيس دائرة الالتزام الشرعي بالبنك الأهلي السعودي، على أن تطوير نموذج المصرف الإسلامي، وإعداد الكوادر البشرية وتثقيف العملاء وتطوير النظم المالية والقانونية والمحاسبية والتقنية، تعتبر أبرز تحديات صناعة المصرفية الإسلامية.

واخير ما اكد عليه المتحدثون في حفل الاستقبال الذي اقامه المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ ١١/مارس /٢٠١٣، من ان التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الوقت الحاضر تتحدد بنقطتين أساسيتين الأولى تتعلق بندرة الكوادر البشرية القادرة على تطوير القطاع وفهم مقاصده وأهدافه وحمايته، والثانية تتعلق بالالتزام بنصوص الشريعة الإسلامية وعدم الانجراف وراء الربح أو الأهداف التجارية بعيدا عن مقاصد هذه الصناعة. في حين شدد متحدثون آخرون على أهمية تحسين مهارات العاملين في المصارف الإسلامية، والجدية في تطبيق المعايير الصادرة عن المؤسسات المتخصصة في الصيرفة الإسلامية، واخيرا اكد المتحدثون على أهمية الحفاظ على القطاع المالي والمصرفي الاسلامي والاستثمار في شباب المصرفيين الإسلاميين لخلق أجيال تقود المسيرة في العقود القادمة.

كما أكد خبراء ومختصون مطلع عام ٢٠١٣ أن القطاع المصرفي السعودي بحاجة ماسة إلى مضاعفة عدد المصارف الاسلامية العاملة فيه للوفاء بالاحتياجات المتنامية للاقتصاد والمجتمع مما يعزز الحاجة إلى مزيد من الموارد البشرية المؤهلة للعمل المالي والمصرفي الاسلامي. فاذا كان هذا حال المصارف الاسلامية في الدول العربية والاسلامية، فكيف سيكون حالها في العالم الغربي؟ بالتأكيد فإن تحول لندن إلى مركز للتمويل الاسلامي يعني المزيد من الاعتماد على الموارد البشرية المؤهلة وفقا لمتطلبات المصارف التقليدية، وحتى لوانها استثمرت هذه الفرصة التاريخية بافتتاح معاهد وجامعات متخصصة بالصيرفة الاسلامية، فان برامجها ومقرراتها لن تكون افضل حالا من البرامج والمقررات الجامعية المتعلقة بالمصرفية والاقتصاد الاسلامي في بعض المعاهد وجامعات الدول الغربية التي تتميز بشكليتها وعموميتها وعدم قدرتها على منح دارسيها القدرة والامكانية للاستنتاج والتطوير والاستحداث للادوات المالية والمصرفية الاسلامية الجديدة مما يقود خريجيها إلى ممارسات تنفيذية لا ترقى إلى مقاصد الشريعة ومبادئ وفلسفة المصارف الاسلامية بما في ذلك الامور المتصلة بأسس تقييم إدارة الأصول والالتزامات وفقا لمبادئ الشريعة، وهنا نذكر بما حذر منه الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق من ان الغرب يتحين الفرصة لسرقة المصرفية الاسلامية وتكييف فلسفتها بما يخدم اغراضه عبر مناهج التعليم والتدريب التي تقدمها الجامعات والمعاهد الغربية داعيا الدول الاسلامية إلى انشاء المزيد من الجامعات والمعاهد المتخصصة بالمصارف والاقتصاد الاسلامي بما يرصن تجربة المصارف الاسلامية ويمنع محاولات تدجينها لدعم الاقتصاد الرأسمالي وجعلها احد افلاكه التمويلية.

* اكاديمي وخبير اقتصادي

عالم يتغير

فوزية رشيد

الإبداع والمتغيرات

□ في ندوة المائدة المستديرة بقاعة الرفاع - فندق الريجنسي، كان العنوان المقترح هو (الإبداع والمتغيرات) ليدّل على الدور الثقافي والإبداعي ودور المثقفين والمبدعين في ظل الكثير من المتغيرات والتحولات، سواء الراهنة أو تلك المرتبطة بقيم عصر جديد مختلف كليا. أخذ العنوان على عاتقه فتح أبواب كثيرة، للدخول منها في الحوار، وقد حظي باهتمام الأديبات، مما جعل العقل الأدبي والإبداعي حاضراً بقوة، في ظل شفافية روحية كانت مرافقة للجميع خلال أيام الملتقى، وفي ظل الضيافة البحرينية واحتفائها متوجة بمبادرة جلالة الملك للقائهن كقمة لها. وحدها (الضيافة الإعلامية) كانت مقصّرة وربما بخيلة، ولن ندخل في تفاصيلها، إلا استثناءات قليلة في الصحف المحلية، وما قام به الزميل المسرحي والإعلامي المبدع «يوسف الحمدان» حين احتفى بالكاتبات بإجراء لقاءات تلفزيونية مع عدد كبير منهن وبتغطيات أخرى في برنامج «باب البحرين». هل نقول ذلك لأننا كنا نعتقد أهمية نقل تجارب ومشاعر هذا العدد الكبير من مبدعات كل أقطار الوطن العربي تقريبا، والبحرين تعيش في ظل استهداف قائم ومستمر، مما يجعل المسئولية موزعة على كل الجهات، وليس بما يخص هذا الملتقى وحده، وإنما كل الملتقيات والمؤتمرات والندوات وضيوفها من الخارج، وما أكثرها!

□ عودة إلى الإبداع والمتغيرات «في فضاء ما تم ترسيخه مع العولمة بأن العالم كله قرية واحدة والتي رغم أهمية وتعدد الآراء فيها لم تحظَ بأي تغطية رسمية إعلامية، فإنه وبإيجاز هنا، نقول إنه طرأت على العالم كله، وليس فقط منطقتنا العربية، متغيرات تكنولوجية ومعلوماتية، جعلت من الإعلام والثقافة ودور القائمين عليهما دوراً بالغ الحساسية، لم يصل العرب ككل وبعد إلى المستوى الأمثل في الاستخدام له وفي طرح الخصوصية الثقافية للعرب في العالم.

□ هناك تحولات أخرى اجتماعية وسياسية وسيكولوجية، ومتغيرات مفاهيمية بما يخص الكثير من القيم والأخلاقيات، لم يتمكن أيضاً المثقفون والمفكرون والمبدعون العرب من طرح نموذجهم الخاص والمهم فيها، بل انساقوا خلف المقترح الغربي للنموذج الحضاري الأوحد، وخاصة الأمريكي للهيمنة على العالم، حتى أصبح الفعل الثقافي العربي والإبداعي بشكل عام مشتبكا بتطلعات مجتمعات أخرى، ترسم له الدور والمنطلق والقيم والآلية الفكرية، والمواصفات، لكي تحظى بالترويج الغربي للإبداع العربي، وحيث أصبح (الثالوث المحرّم) مثلاً مقلوبة آيته في كثير من الأحيان، بمعنى اختراقه وانتقاله (من التحريم إلى الاستباحة) ليأخذ عنواناً مناقضاً هو (الثالوث المستباح). حصل ذلك في كل المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالسياسة وبالجنس وبالدين، حتى يتم إسقاط (الوسطية العربية) من فحواها، لتعم الفوضى كل ما يتعلق بهذا الثالوث، وحيث القمع والاستباحة ما هما في النهاية إلا وجهان لعملة عبثية واحدة، نعاني نموذجها اليوم في متغيرات ما سمي بالربيع العربي.

□ على المستوى الإبداعي ولكي يرى المنتَج (بفتح التاء) الإبداعي نور الاحتفاء الغربي وجوائزه، والمطلوب هو اللعب على موتيفة الجسد باستباحته، وخلط الأوراق في الحريات والحقوق سياسياً والعبث بها، والطعن في الدين بقراءة عاطفية سيكولوجية، يتبعها لتحقيق الشهرة الإبداعية أو الثقافية الطعن في الذات الإلهية والإسلام بشكل عام، حينها يهلل الغرب ويغدق بجوائزه، وحينها يتحول -أيا كان- المبدع أو المثقف أو المفكر، إلى مجرد أداة ثقافية أو إبداعية، لتحقيق النموذج الغربي ومفاهيمه ونقل أزماته، من دون داعٍ إلى العقل العربي ككل، وهنا تقليد واستنساخ، وليس للحضارة العربية وقيمها ونموذجها الوسطي أي اعتبار.

□ أساليب التفتيت والتغريب هي اليوم كثيرة وتخترق كل المجتمعات العربية، وأخطرها ما يتم على ساحة الوعي العربي وعبر المثقفين والمبدعين والمفكرين العرب.

وإذا كان للهوية العربية في كل تفاصيلها من معنى، لتحقيق خصوصية النموذج العربي، في إطار التنوع العالمي والإنساني الكبير، فلأنها ميزة الذات الحقيقية التي لابد أن تعبر عن اختلافها في إطار (التكامل) مع ثقافات العالم، وليس في إطار (الذوبان) في أحد نماذجه الذي يتم تعميمه بطغيان في كل مكان.

□ وإذا كان المجتمع الغربي في جانب آخر من هويته الخاصة، مشغولاً بالقضايا الفكرية والفلسفية والعلمية الكبرى، ويعيش أزمته الخاصة فيها كقضايا أيضاً، فإن المثقفين والمبدعين والمفكرين العرب بحاجة اليوم إلى وقفة حقيقية لقراءة الواقع العربي، لاستنباط قضاياه بحسب طبيعة واقعه، وإلى أن يكون للمبدعين دور رائد في ذلك، بدلا من الوقوع في فخ القيم الفوضوية التي يمليها ويقترحها النموذج الغربي على أوضاعنا فكريا وثقافيا وإبداعيا، ولنأخذ بها من دون غربلة أو نقد، عكس ما كان يفعله الناقلون العرب في عصرهم الذهبي.

الإبداع هو وعي، بل هو يستوجب وعياً شمولياً من القائمين عليه، من دون ذلك، لن يتمكن المبدع أو المثقف من القيام بتأثيره وبفاعليته في ظل التحولات والمتغيرات، ففاقد الشيء لا يعطيه، وهذا ما يجب على كل مبدعينا ومبدعاتنا وفي كل المجالات أن يتأملوه جيداً، لكي يحققوا مقولة إنهم الطلائع في المجتمع، وأنهم بدورهم الفكري والثقافي الحصن الحصين فيه وله، وهل تمكن الإبداع العربي من أن يعكس حقيقة المستجدات ونموذجنا فيها، أم أنه بشكل أو بآخر يمثل التبعية بنوع ثقافي جديد، يجعل الغالبية من المثقفين والمبدعين واقعين في إطار الصمت الغريب تجاه ما يحدث في مجتمعاتهم؟! هذا بعض ما اقترحنا مناقشته على المائدة المستديرة والآراء فيها كانت تتكامل.

أفق

عبدالله خليفة

لجنةُ العريضةِ والتحولاتُ السياسية (٥)

انزلق الواقعُ أكثر فأكثر عن الآمال العريضة التي هفتْ إليها لجنةُ العريضة في بداية التأسيس. إن عدم ترابط الرؤى الديمقراطية التحديثية العلمانية الوطنية والتعامل بشكلٍ جزئي انتقائي مع المنضمين الدينيين إليها، ثم صعودُهم بدونها ثم تخليهم عنها، يبدأُ في زمن الشيخ عبدالأمير الجمري، الذي مثّل علاقةً طيبة معها ثم اتسمتْ بالتوتر والاختلاف، فقد عاد الشيخُ إلى وسطه المذهبي السياسي الاجتماعي، وغدا هذا الوسطُ هو الأداة له والمحرك، وقد ظل في إطار ردود الفعل العفوية والعلاقات المبسطة مع لجنة العريضة.

إن هذه العلاقاتِ غير المصاغة في تحالف محدد ستتفكك، وهي تمثلُ عفويةَ مجتمعٍ لا يزالُ يحتفظُ بروابط وطنيةٍ هشة، راحتْ تتقطع، فالبيئةُ الريفية أعطت جسماً سياسياً آخر وعادتْ لتكوينها المذهبي الذي راحت تصعّدُ من تسييسه، ولهذا فالشيخ عبدالأمير يرتفعُ معه أناسٌ غيرُ (علماء)، أناسٌ من فئة البرجوازية الصغيرة الطموحة الهائجة وستكون لهم خطواتهم المستقلة، فهم ليسوا (علماء) وليست لهم جذورٌ بالتالي في مؤسسة الأرض المذهبية الرسمية، فاعتمدوا على نشاطاتهم الفردية والسياسية الطموحة المغامرة في الكثير من الأحيان.

إن محاولات الشيخ عبدالأمير الواقعية سوف تنقطعُ بسبب ما شابها من تناقضات أشرنا إليها، وكانت فرصةً لغير العلماء في القفز وتَنحية الشيخ عبدالأمير، ولهذا فإن الاتجاه الشيرازي قد حصل على بعض مواقع الصوت المُقرِّر.

إن هذا الاتجاه غير تقليدي، وقد حاول في الفقه والثقافة أن يكرس نظرة مغايرة لسيادة (علماء) المذهب، واتسمت رؤيته وممارسته بالتقليدية على صعيد الفقه المذهبي برفض مبادرات وإصلاحات علماء المذهب المتنورين، واتسمت رؤيته السياسية بتبني أكثر أشكال المغامرة، فهو مغامر في السياسة وهو شديد المحافظة على الطقوسية العتيقة، فهي مزايدةٌ مزدوجة.

وتدخلاتُهُ في السياسة الإيرانية تأتي متناقضة، فهي معارضةٌ للسياسة الرسمية في بعض جوانبها، وهي تأييد في فترات أخرى قصيرة تعتمد على شخصيات محتضنة للتيار، لكن هنا يبدأ الانقسام على الصعيد الإسلامي المناطقي بين العرب وإيران.

هنا نجدُ بدايةَ تفاقم اللاعقلانية السياسية، فتنحيةُ الشيخ عبدالأمير الجمري الذي كان أقرب للاعتدال، يشيرُ إلى غياب التراكم لدى لجنة المبادرة المكّونة من عناصر البرجوازية الصغيرة المضطربة فقهاً وسياسة، ولكن التي لا تزال لديها علاقات مع (العلمانيين)، وتطمح في خلق الجسور الوطنية وإقامة العلاقة الأمتن مع (الإسلاميين) الآخرين، وهي أهدافٌ سياسية تظلُّ معلقةً مجردةً لا يسندُها بحثٌ داخل منظومتهم المذهبية السياسية، فهم ينتمون إلى نفس الأفكار اللاتاريخية عن الإسلام وتطور أممه، ويتعلقون بنظرة مذهبية لجماعة منشقة حتى عن مذهبهم نفسه، ولهذا فإن التراكمَ المعرفي المَوضوعي مفقود، والتراكمُ الديمقراطي الوطني غير موجود، وتصاعدُ النزاع العربي الإيراني سيتفاقم.

من هنا ستغدو المغامرةُ شكلاً أساسياً لعملهم السياسي، وها قد بدأتْ بتنحية الشيخ عبدالأمير واستدعاء الشيخ عيسى قاسم ليتولى القيادة!

هنا نلاحظ أن الطابعَ الشعبي المتحمّس العفوي لا يقرر شيئاً في القيادة، وكون التجمعات الكبيرة لشخص تنفضُ بعدها ولا تعود وتتحول لسخط، وتنحية عالم، ومجيء عالم آخر، يتكون في غياب الحوار الواسع العميق والمعرفة الوثيقة، وتحددُ الصدفةُ وحدها تغييرَ عالمٍ واستبداله بآخر، لكن الأفراد من رجال الدين وخصائصهم وعلاقاتهم التي تبدو متواريةً سيلعبون دوراً مهماً في تقرير مصير الجماعة المذهبية التي انتقلت من تأييد عالم إلى تأييد عالم آخر، لا تعرف رؤيته السياسية وقراراته تجاهها، مثلما لا يعرف المواطنون من خارج الجماعة المذهبية ذلك سواءً بسواء.

ومن هنا ستكون لجنة العريضة هي الأكثر صدمةً تجاه هذا التغيير وتجاه طبيعة الشخص القادم الغامض من قم بإيران!

AbdullaKalifaboflasa@yahoo.com